سلبية أم مقيدة؟

مشاركة الشباب المدنية والسياسية في الأردن

جيل جديد
Generation G
A New Generation

مركز النهضة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

سياق البحث

نُفذ هذا البحث الإجرائي في إطار مشروع "جيل جديد"، وهو مبادرة تهدف إلى تعزيز مجتمعات تتسم بالعدالة بين الجنسين وتخلو من العنف، وذلك من خلال تمكين الشباب والترويج لهذه الأهداف بينهم. في الأردن، إحدى الدول السبع المشاركة في المشروع، تنفذ منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) المشروع بالشراكة مع مؤسسة راتغرز، وبتمويل من وزارة الخارجية الهولندية. ويسعى مشروع "جيل جديد" إلى تنشيط حركة اجتماعية متجددة على مدى خمس سنوات، من خلال تعزيز القيادة الشبابية والعدالة بين الجنسين، كما سيعزز الحوار بين الشباب وصانعي السياسات للتأثير على السياسات المتعلقة بالشباب وحقوق المرأة.

وعلى المدى الطويل، يهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. توفير الدعم الشعبي -حشد المزيد من الشباب والشابات لتعزيز العدالة بين الجنسين.
2. تغيير السياسات -بحيث يتبنى صانعو السياسات على نحو متزايد سياسات وقوانين تغيّر من سياسات العدالة بين الجنسين بما يشمل الشباب، ليعمل هؤلاء الصانعون على تكييفها، وتنفيذها وتحمّل المساءلة عنها.
3. تعزيز منظمات المجتمع المدني -بحيث يزداد المجتمع المدني المتّسم بالعدالة بين الجنسين مرونة وفعالية وتغييراً للمفاهيم المتعلقة بسياسات العدالة بين الجنسين، وشمولًا للشباب.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي	**4**
النتائج الرئيسية	4
مقدمة	**5**
حيثيات البحث وبياناته الأساسية	5
إضاءات الدراسة الأساسية	5
أهمية البحث	5
المنهجية	**6**
مسار التغيير	6
التحديات والقيود	6
1. نطاق المشاركة السياسية والمشاركة المدنية	6
2. مشاركة الشباب السياسية والمواطنة الفاعلة	7
3. الشباب بوصفهم فاعلين في التغيير: الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق العدالة الاجتماعية	8
نتائج البحث	**9**
سؤال البحث 1: نحو فهم أوسع للمشاركة السياسية	9
سؤال البحث 2: المشاركة السياسية للشباب: بين حقوق الإنسان والأعراف الاجتماعية	12
سؤال البحث 3: دور الشباب في إحداث التغيير: عقد اجتماعي أقوى من أجل عدالة اجتماعية أوسع	13
إضاءات من الشباب	**15**
الاستنتاجات والتوصيات	**16**

ملخص تنفيذي

أُطلق مشروع «جيل جديد» في الأردن بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، سعيًا إلى تفعيل حركة اجتماعية تشجع القيادات الشابة وتعزز العدالة بين الجنسين. ويهدف مشروع «جيل جديد» إلى المساهمة في بناء وعي الشباب حول قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، ومساعدة الشباب والنساء في الأردن في تعزيز قدراتهم على تحقيق أهدافهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وذلك من خلال المشاركة المدنية الفعالة، والمشاركة السياسية وقيادة التغيير الإيجابي. هذا البحث هو الأول في سلسلة من الأعمال البحثية المُنفذة ضمن إطار مشروع «جيل جديد»، وهو يركز على معنى مشاركة الشباب السياسية، بناء على نتائج التقرير الأساسي لمشروع «جيل جديد». يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد عقبات وفرص تعزيز مشاركة الشباب المدنية في الأردن وأشكال المشاركة المدنية الأكثر ملاءمة للمصالح، فهو يفكك مفهوم المشاركة السياسية ويوضّحه من خلال العمل مع الشباب على تحديد المفاهيم المختلفة التي تتعلق بهذا النوع من المشاركة، ودور الشباب المحتمل في إحداث التغيير.

على صعيد آخر، يركز البحث على احتياجات الشباب الأردني ووجهات نظرهم بوصفه هدفًا رئيسيًا من المشروع، ويستكشف ما يكمن وراء احتياجاتهم وتوقعاتهم ووجهات نظرهم، وقد نُفذ بين شهري يوليو/تموز وتشرين الثاني/نوفمبر 2022 في الأردن بين أعضاء خمس شبكات شبابية في مختلف أنحاء البلاد. وتستند منهجية البحث إلى شبكات ومجموعات تعمل مع منظمة النهضة العربية (أرض) في مختلف المشاريع والأنشطة، كما كانت عملية جمع البيانات في حد ذاتها جزءًا من مسار رفع الوعي في هذا الصدد. استخدمت منهجية البحث أدوات مختلطة، بما في ذلك إجراء الاستطلاعات، وعقد ثمانية من نقاشات مجموعات التركيز و26 مقابلة شبه منظمة. يستند تحليل التقرير ونتائجه إلى نتائج التقرير الأساسي لعام 2021 ومراجعة موجزة للأدبيات حول موضوع مشاركة الشباب السياسية والمدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوة على ذلك، نُظمت مختبرات السياسات وجلسات التوعية لإشراك الشباب بطريقة ذات مزيد من الجدوى والتشاركية أثناء عملية البحث.

النتائج الرئيسية

- عامة، يدرك الشباب الأردني ويقدّر أهمية المشاركة السياسية لتحقيق تغييرات هادفة يمكن لها أن تؤثر إيجابًا على حياتهم وحياة مجتمعاتهم.
- كما يميل الشباب إلى التمييز بوضوح بين المشاركة السياسية والمشاركة المدنية، ويتردد أغلبه في الانخراط في أشكال واضحة من المشاركة السياسية.
- ذكر العديد من الشباب مشاركته في أشكال غير سياسية أو كامنة من العمل السياسي جراء نقص الثقة في الآليات السياسية والمؤسسية الحالية، ومحدودية فرص مشاركة الشباب.
- يُنظر إلى النظام العشائري على أنه عنصر تمكين وإعاقة أساسي في آنٍ معًا فيما يتعلق بمشاركة الشباب في الحياة السياسية وإيصال أصواتهم.
- **ثمة تصور مشترك للحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة الفاعلة، إذ يدرك الشباب أن التغيير السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يتأتى إلا بالمشاركة والانخراط.**
- أعرب المستجيبون عن شكوكهم بشأن قدرة منظمات المجتمع المدني على دعمهم في الوصول إلى المجال السياسي على نحو فاعل، والمشاركة الهادفة في الحياة العامة.
- ثمة إجماع سائد على فكرة محورها قدرة الشباب الأردني على لعب دور أساسي وخلّاق في تنمية بلده اقتصاديًا.
- يميل الشباب إلى التمييز بوضوح بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ لديهم شكوك حول مدى استعداد الحكومات المتعاقبة للحث على التنمية الاجتماعية.
- يميل معظم الشباب إلى الاعتقاد بعدم قدرته الفردية على توليد حراك اجتماعي يدعو إلى التغيير الاجتماعي والمشاركة السياسية.
- يتبنى بعض الشباب رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تبدأ بالفرد نفسه، ومن ثم تنتشر في مجتمعهم لتفيد هذا المجتمع بأسره.

مقدمة

يستطلع هذا البحث مشاركة الشباب السياسية، وذلك بناء على التقرير الأساسي لمشروع «جيل جديد». وبافتراض أن الشباب قد لا يميزون الفروق الدقيقة في المشاركة السياسية على نحو محكم، فإنه يهدف إلى توضيح هذه المفاهيم، وتحديد العوائق والفرص التي تحد من تعزيز مشاركة الشباب المدنية في الأردن، وتحديد أشكال المشاركة التي تتماشى على نحو أفضل مع مصالح الشباب. ويسعى هذا البحث من خلال دمج وجهات نظر الشباب إلى توضيح مفاهيم المشاركة السياسية المختلفة، واستكشاف دور الشباب المحتمل في الدفع نحو التغيير المجتمعي.

حيثيات البحث وبياناته الأساسية

تواجه الفتيات والنساء في الأردن أشكالًا عديدة من العنف والتمييز الذي يعيق رفاههن ويحدّ من تطورهن، وقد يتعرّضن في كثير من الأحيان للعنف ضد المرأة، المدفوع بالأعراف الأبوية المتجذّرة، وثقافة العار، والعوامل المؤسسية والسياسية. وفقًا لمسح السكان والصحة الأسرية في الأردن للعامين 2017-2018، أبلغت 29.5 % من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا عن تعرضهن للإيذاء الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج أو العشير، مع معاناة 41 % من النساء اللواتي تعرضن للإيذاء من إصابات[1]. علاوة على ذلك، تعاني النساء والفتيات أيضًا من محدودية الفرص التعليمية والسياسية والاقتصادية مقارنة بالرجال والفتيان، كما يتحملن المسؤوليات الرئيسية عن المنزل ورعاية الأطفال. اعتبارًا من عام 2019، كانت معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن واحدة من الأدنى على مستوى العالم، إذ بلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 14 % مقارنة بـ 61 % للذكور[2]. على الرغم من هذه التحديات، يظهر الشباب في الأردن تصميمًا حازمًا على تجاوز العقبات ودفع التقدم المجتمعي نحو الإنصاف والشمولية، وتسلط مشاركتهم الفاعلة في الأنشطة المدنية المختلفة الضوء على قدرتهم على رفع الوعي والدفاع عن المعايير والسياسات والقوانين والفرص التي تراعي الفروقات بين الجنسين.

إضاءات الدراسة الأساسية

صُمّم برنامج «جيل جديد» بناءً على دراسة أساسية أجريت في عام 2021، من خلال استقصاء مشاركة الشباب في السياسة ودعمهم للعدالة بين الجنسين. وقد عالجت الدراسة ثلاث فجوات معرفية حرجة:

1. تصورات المساواة بين الجنسين في المناطق الواقعة خارج العاصمة والمراكز الحضرية.
2. الآراء والاحتياجات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ففي الغالب، يعد هذا الموضوع من المحرمات ولا يخضع للنقاش في الأردن.
3. آراء السكان حول مشاركة المرأة السياسية.

وقد تمخّضت الدراسة الأساسية عن العديد من النتائج الرئيسية:

1. محدودية الوعي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، خاصة بين الشباب الذكور وأولئك الذين يعيشون في محافظات الجنوب.
2. لا تشعر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالارتياح بشأن تنفيذ أنشطة المناصرة، كما أن مساحة المشاركة في صنع القرار محدودة.
3. تشعر الشابات بانفصالهن عن السياسة الوطنية، غير أنهن حريصات على قيادة التغيير.
4. ثمة حاجة إلى مزيد من الوعي حول إمكانات الشباب لقيادة التغيير، مع التركيز على فهم الشباب الذكور لأهمية وجود المرأة في السياسة.
5. يستخدم الشباب وسائل التواصل الاجتماعي للبقاء على اطلاع، ولكنهم يشعرون بأن وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي لا تغطي اهتماماتهم.

أهمية البحث

سلطت الدراسة الأساسية الضوء على الحاجة إلى التحقيق **في الصلات بين المشاركة السياسية والمشاركة المدنية وتصورات الشباب لدورهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في** الأردن. لذا، صيغت أسئلة البحث على نحو مباشر اعتمادًا على هذه النتائج الأساسية، والتي تهدف إلى معالجة الفجوات والتحديات المعرفية المحددة في الدراسة، والمساهمة في النهاية في تعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم الهادف.

1 https//:jordan.unfpa.org/en/node22552/

2 https//:data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.NE.ZS?locations=JO

المنهجية

مسار التغيير

جرى بناء المنهجية مع شبكات الشباب في منظمة النهضة العربية (أرض)، إذ استهدف البحث الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا من المستفيدين من مشروع «جيل جديد»، وهو جزء من شبكة شباب منظمة النهضة العربية (أرض) في جميع المحافظات الأردنية. كفل هذا التنوع توفير فهم شامل للسياقات والخلفيات الاجتماعية المختلفة، كما تؤكد **المنهجية على المشاركة الفاعلة، وتمكين الشباب لا بوصفهم مستجيبين فقط وإنّما مساهمين في البحث والمشروع أيضًا**. وقد تلقى المشاركون تدريبًا متخصصًا في مشاركة الشباب السياسية، والمشاركة المدنية والعدالة بين الجنسين.

تضمّن النهج المختلط الأدوات الكمية والنوعية في آن معًا، بما يشمل 73 مشاركًا في الاستطلاع (42 أنثى و31 ذكرًا)؛ وثمانية من نقاشات مجموعات التركيز شملت 61 مشاركًا (31 أنثى، 30 ذكرًا)؛ و26 شخصًا جرت مقابلتهم على نحو شبه منظم (15 أنثى، 11 ذكرًا). هذا وكان المشاركون الشباب في المقام الأول من الأردنيين (59)، كما كان هناك مشاركون سوريون (8) وفلسطينيون (2) ومن جنسيات أخرى (1) يمثلون مناطق مختلفة من الأردن. علاوة على ذلك، استند التحليل أيضًا إلى (أ) **تقييم الاحتياجات** الذي أُجري في عام 2021 باستخدام استطلاع موجّه للشباب، ونقاشات مجموعات التركيز، ورسم خرائط أصحاب المصلحة، وتحليل القدرات، والمراجعة المكتبية، ومقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين، واستطلاع استقصائي يستهدف منظمات المجتمع المدني، (ب) **مراجعة الأدبيات** حول موضوع مشاركة الشباب السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومشاركة الشباب المدنية عامة. وكانت الأدوات المنهجية الإضافية هي **التدريبات الداخلية** التي قدمها خبراء الأبحاث في منظمة النهضة العربية (أرض) للباحثين والشباب والموظفين المشاركين في جمع البيانات. وقد عُقدت **أربعة مختبرات للسياسات** في عام 2022 انصب تركيزها على التثقيف بالعلوم السياسية، ورأس المال البشري والاجتماعي، وحرية التعبير وتأثير العدالة الاجتماعية على النمو السياسي والاقتصادي. أقيمت هذه المختبرات بالتزامن مع مرحلة جمع البيانات، ما سمح بمناقشة بعض بيانات البحث والتحقق من صحتها. وقد **ضمنت هذه المنهجية مشاركة الشباب الهادفة والشاملة.**

التحديات والقيود

مع أن البحث جمع إضاءات قيمة، إلّا أنه واجه قيودًا معينة. لم تكشف البيانات المجموعة عن خلفيات الشباب الاجتماعية، الأمر الذي حد من القدرة على تحليل المواقف تجاه المشاركة السياسية عند التقاطع بين الطبقة الاجتماعية، والمستوى التعليمي والجنس. علاوة على ذلك، أشارت النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من البحث حول العلاقة بين انتماء الشباب العشائري، وآرائهم عن المشاركة السياسية والعدالة بين الجنسين. وقد كانت التأثيرات العشائرية واضحة على هوية الشباب وقيمهم بما استدعى مزيدًا من الاستجلاء باستخدام البيانات الديموغرافية لتعزيز البحث الإجرائي لمشروع «جيل جديد».

أما عن الأسئلة البحثية الثلاثة التي توجه هذه الدراسة، فهي:

1. كيف ترتبط مفاهيم المشاركة السياسية والمشاركة المدنية وما أسباب هذا الارتباط؟
2. هل يربط الشباب المشاركة السياسية بالمواطنة الفاعلة؟
3. كيف يساهم إدراك الشباب لدورهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز المشاركة السياسية على الصعيدين المجتمعي والوطني؟

1. نطاق المشاركة السياسية والمشاركة المدنية

1. سؤال البحث *1*: كيف ترتبط مفاهيم المشاركة السياسية والمشاركة المدنية وما أسباب هذا الارتباط؟

تشير المشاركة السياسية للشباب إلى مشاركة الشباب الفاعلة في العمليات السياسية داخل مجتمعهم. ويمكن أن يساعد التمييز بين الأشكال التالية من المشاركة السياسية، بما في ذلك عدم المشاركة، في فهم النطاق الأوسع للسلوك السياسي بين الشباب في الأردن[3]. يفهم مؤلفو مقال «المشاركة السياسية والمشاركة المدنية: نحو تصنيف جديد» المشاركة السياسية الواضحة على أنها صور رسمية ومباشرة من المشاركة السياسية العامة التي تشمل التصويت، وعضوية الأحزاب السياسية، وأنشطة الاحتجاج، والحملات العامة لزيادة الوعي حول قضية ما، والتي تكون عادة في إطار الديمقراطية التمثيلية. **المشاركة السياسية الواضحة** هي الإجراءات الموجهة نحو التأثير على القرارات الحكومية والنتائج السياسية. في المقابل، تُفسر **المشاركة السياسية الكامنة** على أنها أقل مباشرة وتشمل

3 إيكمان، جواكيم، وإريك أمنا .2012. «المشاركة السياسية والمشاركة المدنية: نحو تصنيف جديد». شؤون الإنسان 22 (3): 283-300.doi: 10.2478 / s13374-012-0024-1.

المزيد من الأنشطة غير الرسمية، والمشاركة المدنية، والمشاركة الاجتماعية خارج المنظمات الرسمية والأنشطة التطوعية في كثير من الأحيان[4]. وتشير المشاركة السياسية الكامنة إلى الأنشطة التي يقوم بها المواطنون العاديون، كأفراد أو جماعات، والتي تهدف إلى التأثير على الظروف في المجتمع ذات الصلة بالآخرين خارج أسرهم ودائرة أصدقائهم المقربين.

فيما **تشير المشاركة المدنية** إلى الإجراءات التي يتخذها الفرد أو المجموعة لتعزيز رفاهية مجتمعهم. وبالتالي فإن المشاركة المدنية هي أحد أنواع المشاركة السياسية التي تنطوي على المشاركة غير المباشرة في العملية السياسية من خلال الأنشطة التي تجري في المجال المدني، كالمواطنين العاديين ممن ينظمون أنفسهم ضمن مجموعة ما سعيًا إلى حل المشاكل المحلية أو تحسين ظروف فئات معينة في المجتمع. وتتضمن المشاركة المدنية عدة إجراءات من مثل إجراء النقاشات السياسية مع الأصدقاء والعائلة أو عبر الإنترنت، أو التطوع في العمل الاجتماعي أو العمل الخيري أو العمل المجتمعي القائم على الدين. وعن طريق العمل التطوعي لتحسين الظروف في المجتمع المحلي، والتبرع بالمال، والنقاشات السياسية، ومتابعة القضايا السياسية، وإعادة التدوير لأسباب بيئية وما إلى ذلك، يغدو في مقدور الأفراد والجماعات التأثير على نحو ملحوظ على مجتمعهم والمساهمة في المشاركة السياسية الواضحة في المستقبل، والتي يمكن لها أن تؤدي إلى تشكيل توجّه بلدهم.

في المقابل، ثمة أشكال فاعلة وسلبية من عدم المشاركة على الجانب الآخر من طيف تحليل السلوك السياسي، إذ يشير «عكس» أو «نقيض» المشاركة السياسية إلى الأشخاص الذين لا يهتمون بالسياسة عامة، كما أن هناك فرقًا بين الأشخاص الذين ينظرون إلى السياسة بوصفها غير مثيرة للاهتمام وغير مهمة، وهو شكل سلبي من الانفصال عن السياسة، والأشخاص الذين يشعرون بالاستياء أو خيبة الأمل من السياسة، وهو شكل يشار إليه باسم الانفصال الفاعل.

يربط الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين المشاركة المدنية والمشاركة السياسية على مضض، ويعود ذلك جزئيًا إلى الظروف المحدودة والرقابة الصارمة التي تفرضها السلطات على الأنشطة السياسية في المنطقة. وقد أشار غالبية الشباب المستجيبين في دراسة «التأقلم مع عدم اليقين: الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» إلى أن أهم الموضوعات التي تحفّز المشاركة المدنية هي تلك التي تتعلق بمساعدة الفقراء والضعفاء وحماية البيئة، تليها مواضيع أخرى بعيدة عن السياسة[5]، فيما تأتي المشاركة المدنية بدافع التغييرات الاجتماعية والسياسية وتعزيز المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في ذيل القائمة. **ونظرًا إلى أن مشروع «جيل جديد» يتعامل مع مشاركة الشباب السياسية في الأردن من خلال نهج قائم على تغيير المفاهيم المتعلقة بالجنسين، فإن الاعتراف بالنطاق الواسع للمشاركة السياسية والانفصال عن السياسة أيضًا أمر مهم لفهم دور الشباب في العمل المدني والاستفادة من هذه المشاركة.**

الافتراض رقم 1:
في حال الاعتراف بالأشكال المختلفة من المشاركة السياسية، بما في ذلك عدم المشاركة الفاعلة، فإن هذا يؤدي إلى فهم أكثر دقة وتحديدًا لمشاركة الشباب المدنية في الأردن.

2. مشاركة الشباب السياسية والمواطنة الفاعلة

سؤال البحث *2*: هل يربط الشباب المشاركة السياسية بالمواطنة الفاعلة؟

لفهم ديناميكيات مشاركة الشباب السياسية في الأردن على نحو أفضل، من الأهمية بمكان استيضاح مفهوم المواطنة الفاعلة وآثارها. يُعرّف منتدى الشباب الأوروبي **المواطنة الفاعلة** على أنها ذلك الوضع الموجود في مجتمع سياسي، وقانوني واجتماعي، والذي يُحدّد بناء على مجموعة من القواعد التي تحدد العضوية في المجتمع السياسي[6]. وتشير هذه القواعد إلى الحقوق القانونية والحقوق السياسية على حد سواء، وتشمل الحقوق القانونية حرية التعبير والفكر والمعتقد الديني، فيما تشمل الحقوق السياسية الحق في المشاركة في السلطة وممارستها. للمواطنة الفاعلة دورها باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تحفيز الشباب على المشاركة في العمليات السياسية، فعندما يعتبر الشباب أنفسهم مواطنين فاعلين **لهم حقوق ومسؤوليات** داخل مجتمعهم، فإنهم يميلون أكثر إلى الانخراط في الأنشطة السياسية التي تهدف إلى التأثير على عمليات صنع القرار وتشكيل السياسات العامة. إن هذا الشعور بالواجب والفاعلية

4 إيكمان، جواكيم، وإريك أمنا .2012. «المشاركة السياسية والمشاركة المدنية: نحو تصنيف جديد». شؤون الإنسان 22 (3): 283-300.doi: 10.2478 / s13374-012-0024-1.

5 التأقلم مع عدم اليقين: الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / تمّ تحريره لصالح مؤسسة فريدريش إيبرت بواسطة يورغ جيرتل ورالف هيكسل. - لندن: كتب الساقي، 2018 https//:library.fes.de/pdf-files/iez.18100/pdf

6 التعلم مدى الحياة من أجل المواطنة الفاعلة - ورقة موقف (2002) منتدى الشباب الأوروبي.
https://tools.youthforum.org/policy-library/wp-content/uploads/2021/04/2002-lifewide-learning-active-citizenship.pdf (تم الاطلاع عليها في: 05 آب/أغسطس 2023).

المدنية ضروري لتعزيز ثقافة المشاركة السياسية بين الشباب. علاوة على ذلك، تلعب إمكانية الوصول إلى القنوات المؤسسية وفعاليتها دورًا حاسمًا في تسهيل مشاركة الشباب السياسية. وتمكّن الآليات المؤسسية الآمنة والمتاحة والشاملة الشباب من التعبير عن مخاوفهم، والمشاركة في عمليات صنع القرار والمساهمة في حوكمة مجتمعاتهم. ومع ذلك، يمكن أن تتأثر مشاركة الشباب السياسية بعوامل مختلفة، بما في ذلك التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والحواجز المؤسسية، ومستويات الثقة السياسية. وفي السياقات التي يواجه فيها الشباب حواجز منهجية أمام المشاركة، قد تكون قدرتهم على الانخراط الهادف في العمليات السياسية مقيدة.

تلقي البيانات من أحدث تقرير للباروميتر العربي عن الأردن الضوء على تصورات الشباب المتنامية فيما يتعلق بدورهم في الحوكمة والشؤون العامة. ووفقًا للتقرير، ثمة انخفاض ملحوظ في الثقة في الحكومة، إذ انخفضت مستويات الثقة بمقدار 41 نقطة عمّا كانت عليه خلال الثورات العربية في أوائل العقد الثاني من القرن الحالي.

يُعزى هذا الانخفاض إلى عوامل مختلفة، وأحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تراجع الثقة هو التحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجه الشباب الأردني، إذ قد خلقت معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين السكان الشباب، إلى جانب ركود الأجور وفرص العمل المحدودة، شعورًا بانعدام الأمن الاقتصادي وخيبة الأمل. علاوة على ذلك، على الرغم من الجهود الحكومية المستمرة في مكافحة الفساد، ما تزال المشكلة منتشرة، ما يحبط تصور الشباب بشأن مساهمتهم الفعالة. يدرك الشباب كذلك أن العمل المستمر والحاسم ضد الممارسات الفاسدة أمر بالغ الأهمية لاستعادة ثقة الجمهور الكاملة وضمان الحكم العادل، وبأن في استطاعتهم أن يكونوا جزءًا فاعلًا من هذا التغيير الذي سيساعد على إزالة الحواجز التي تحول دون الحراك الاجتماعي وتعزيز مجتمع أكثر عدلًا.

تمتاز العلاقة بين المواطنة الفاعلة والثقة في المؤسسات الحكومية بوضوحها، لا سيما من حيث طرق تشكيل الثقة المؤسسية لمشاركة الشباب. ونظرًا إلى أن الشباب يسعون إلى المشاركة والنفوذ الهادفين، تؤثر ثقتهم في المؤسسات العامة على نحو كبير على استعدادهم للانخراط في السياسة الوطنية والأنشطة المدنية. تعد الثقة في المؤسسات العامة حافزًا حاسمًا لمثل هذه المشاركة، فعندما ينظر الشباب إلى هذه المؤسسات على أنها شفافة تخضع للمساءلة وتستجيب لاحتياجاتهم، فمن المرجح أن يشاركوا بفاعلية في السياسة والشؤون المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تُعد القنوات المؤسسية التي يمكن الوصول إليها، مثل إجراءات التصويت الشامل، وبرامج التوعية المدنية، ومجالس الشباب، ضرورية لتسهيل مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية.

الافتراض رقم 2:
إذا اكتسب الشباب الثقة في المؤسسات العامة، وأصبحت لديهم إمكانية الوصول إلى القنوات المؤسسية، فسيكون لديهم حافز أكبر للانخراط بفاعلية في السياسة الوطنية كما سيتمتعون بمزيد من الثقة في قدرتهم على إحداث تغيير إيجابي في محيطهم ومجتمعهم.

3. الشباب بوصفهم فاعلين في التغيير: الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق العدالة الاجتماعية

4. سؤال البحث *3*: كيف يساهم إدراك الشباب لدورهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز المشاركة السياسية على الصعيدين المجتمعي والوطني؟

لعب الشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورًا بارزًا في الاحتجاجات التي هزت المنطقة في أوائل العقد الثاني من القرن الحالي، وعلى الرغم من حصولهم على تعليم أفضل من ذاك الذي حصل عليه آباؤهم، إلا أنهم يواجهون عددًا لا يحصى من التحديات، بما في ذلك محدودية فرص الحراك الاجتماعي جراء عدم خلق فرص عمل كافية تواكب النمو السكاني. وتعد الفرص المحدودة لتطوير المهارات والقدرات والمعرفة، والوصول إلى الصحة والتعليم والابتكار للشباب في الأردن عناصر تعيق قدرتهم على الانخراط والعمل الهادف والمؤثر في المجتمع. وفقًا لمؤشر رأس المال البشري (HCI) لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، انخفضت قيمة هذا المؤشر في الأردن بين عامي 2010 و2020 من 0.56 إلى 0.55، ووجدت دراسة أجرتها منظمة ميرسي كور أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والفرص هي مؤشر رئيسي للتنبؤ بمستويات المشاركة المدنية بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[7]. وقد أظهرت الشابات، والشباب الأقل تعليمًا، والشباب العاطلون عن العمل، والشباب من المناطق الريفية احتمالات أقل من حيث

7 ميرسي كور. 2012. مشاركة الشباب الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل الدوافع والنتائج الرئيسية. https://europe.mercycorps.org/sites/default/files/2020-01/mena_youth_civic_engagement_study_-_final.pdf، ص. 11-15.

المشاركة في المجال المدني. ما تزال هذه الفئات من الشباب تعاني من النقص في تمثيلها على نحو ملحوظ في الساحة السياسية، الأمر الذي يساهم بدوره في انفصالها عن السياسة. وبهذا المعنى، يمكن قراءة العلاقة بين المشاركة والانخراط ورأس المال البشري على أنها علاقة متبادلة. وقد أشار أحدث تقرير نشره الباروميتر العربي عن الأردن إلى أن الشباب الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى (16 في المئة) هم الأكثر ميلًا للتطوع في قضية يهتمون بها من أولئك الحاصلين على شهادة الثانوية فما دون (9 في المئة).[8] وتشير دراسة ميرسي كور إلى أن المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتطلب أن تشمل برامج المشاركة المدنية الشابات والشباب من المناطق الريفية. في الوقت نفسه، ينبغي أن تراعي استراتيجيات التوعية والبرامج وضع الشباب الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المستهدفة وأن تتكيف معه. هذا ويُعد فهم التأثير المتبادل للاستثمار في رأس المال البشري والمشاركة السياسية أمرًا بالغ الأهمية، إذ لن يثق الشباب بالمؤسسات ولن يسعوا إلى أن يكونوا نشطين وفاعلين داخلها إلا إذا شعروا بوجود اهتمام ودعم لأهدافهم واحتياجاتهم. بهذا المعنى، فإن الاستثمار في رأس المال البشري يعني تعزيز العقد الاجتماعي والثقة المعمّمة داخل المجتمع، ما يجعله أكثر قدرة على السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع على نحو جماعي.

وقد بحثت دراسة مثيرة للاهتمام نُشرت في عام 2020 حول الشباب في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر ولبنان، في جهود حشدهم، وتشير النتائج التي توصلت إليها إلى مستوى آخر يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل مشاركة الشباب السياسية ومشاركتهم المدنية: أي الأشكال والمساحات المختلفة التي ينخرط من خلالها الشباب في حياتهم اليومية مع المجتمع ككل. وتقترح الدراسة نهجًا أكثر دقة لمشاركة الشباب السياسية في المنطقة منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحالي وما بعده[9]، وتشير إلى تغيير في الموقف تمثّل في التحوّل من المشاركات السياسية العامة -التي غالبًا ما تكون غير مدفوعة الأجر- إلى مزيد من الأهداف الشخصية، مع التركيز على التعليم، والعثور على عمل، والحفاظ على مقومات الحياة في ظل الاقتصاد المتهالك والعوامل الإضافية التي تشكل الأولويات اليومية. وإلى جانب الاحتمالات المحدودة للتأثير على السياسة في بلدهم، يعيد الإحجام الفردي والجماعي عن المشاركة السياسية العامة توجيه الشباب إلى التركيز على المجالات ذات الصلة المباشرة بحياتهم اليومية ومستقبلهم. وبناء على ذلك، لن يمنح الشباب الأولوية للأشكال الطوعية من الانخراط في السياسة ما لم يدعم ذلك تطلعاتهم المستقبلية.

الافتراض رقم 3:
إذا ربط الشباب، بمن فيهم الأكثر تهميشًا، تأثير مشاركتهم السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، فسيكونون أكثر استعدادًا لتحويل المظالم إلى عمل من أجل إحداث تغيير في الحياة العامة والسياسة في الأردن.

نتائج البحث

سؤال البحث 1: نحو فهم أوسع للمشاركة السياسية

قيّم البحث فهم المشاركة السياسية بين الشباب من خلال صياغة العديد من الأسئلة التي حاولت تقييم معرفتهم بهذا المفهوم من عدة زوايا.

خلال الاستبيان، سُئل المستجيبون عما إذا كانوا مشاركين في أي تجمع من أجل قضية، أو حملة، أو اجتماع حزب سياسي أو اجتماع مع مرشح سياسي محلي، ثم طُلب من المستجيبين ترتيب مختلف أشكال المشاركة السياسية حسب الأهمية وتحديد أشكال المشاركة السياسية الأخرى التي يرون غيابها عن القائمة.

وفي المقابلات شبه المنظمة، سُئل مقدمو المعلومات عن مدى فهمهم للمشاركة السياسية، وما الذي يعتبرونه دورهم في السياسة ولماذا، وما إذا كانوا هم أنفسهم يشاركون في أنشطة تتعلق بالسياسة. كما طُلب إليهم أن يجيبوا على سؤال مفاده اعتقادهم بضرورة مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة. وأن يوضحوا هذه الإجابة.

أمّا نقاشات مجموعات التركيز، فبحثت العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية، مثل النقاشات السياسية مع الأصدقاء أو العائلة أو أفراد المجتمع. وفي هذه النقاشات، جرى أيضًا استكشاف مختلف أشكال المشاركة، فضلًا عن معرفة المنظمات أو الهياكل التي تركز على الأنشطة السياسية، وما إذا كان المشاركون يعدون المشاركة السياسية ضرورية.

8 الباروميتر العربي. الأردن- التقرير القطري 2021-2022. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Jordan_Report-EN.pdf، ص. 31-32.

9 هنري أونوديرا ، برونو ليفورت ، كريم مايش وصوفيا لين (2020) ديناميكات المشاركة بين الشباب في البلدان العربية المتوسطية، مجلة دراسات شمال إفريقيا ، 25: 2 ، 280-303 ، DOI: 10.1080 / 13629387.2018.1547197.

- **المشاركة المدنية والمشاركة السياسية**

في العمـوم، وصـف المشـاركون المشـاركة المدنيـة على أنهـا مسـاهمة في التغيـير الإيجـابي ومحفـزة لـه في المجتمـع، أو في البلـد ككل، وذلـك بواسـطة مجموعـة مـن الأنشـطة كالتطـوع، والكشـافة والمشـاركة في ورش العمـل والموائـد المسـتديرة حـول القضايـا المجتمعيـة. في الاسـتبيانات، أقـر 21 مشـاركًا بالمشـاركة في شـكل واحـد مـن أشـكال المشـاركة المدنيـة، مثـل إعـادة التدويـر، وإنشـاء النقابـات والانـضمام إلى منـظمات المجتمـع المـدني. كما اعـتُبرت المشـاركة المدنيـة فرصـة للتواصـل إلى جانـب فائدتهـا للنمـو الشـخصي، بالإضافـة إلى كونهـا تسـدّ الفجـوة بين الحكومـة والمنـظمات غير الحكوميـة. علاوة على ذلـك، رأى المشـاركون ارتبـاط المشـاركة المدنيـة بأنشـطة الحيـاة اليوميـة بسـهولة، وهـو الفهـم الـذي يتوافـق إلى حـد كـبير مـع الأدبيـات الموجـودة المبحوثـة في الفصـل السـابق. هـذا وقـد **اعـتبرت العلاقـة بين المشـاركة المدنيـة والمشـاركة السياسـية بديهيـة لتعزيـز التغـييرات المجتمعيـة.** ومـع ذلـك، في بعـض نقاشـات مجموعـات التركيـز، نظـر المشـاركون إلى المشـاركة المدنيـة والمشـاركة السياسـية على أنـهما مفهومـان منفـصلان بـدلًا مـن النظـر إلى المشـاركة السياسـية على أنهـا أحـد أشـكال المشـاركة المدنيـة، مـع ميلهـم إلى تعريـف أنشـطة المشـاركة المدنيـة على أنهـا غير سياسـية. وقـد شـددت إحـدى المجموعـات على ضرورة تركيز الدور والعلاقات بين المؤسسات والمنظمات الاجتماعية على إحداث تغيير اجتماعي مع بعضها بدلًا من التنافس بينها.

على صعيـد آخـر، **اعـتُبرت المشـاركة السياسـية محـدودة النطـاق والفعاليـة بسـبب قضايـا مثـل الفسـاد والنظـام العشـائري.** وفي حين ارتبـط التصويـت والحـملات والتظاهـر على نحـو أسـاسي بمفهـوم المشـاركة السياسـية، شـعر الكـثير بـأن النظـام السـياسي يحافـظ على حـدود قويـة ومحـددة بوضـوح تحـد مـن إمكانيـات تـأثير الشـباب، وأن المال السـياسي يلعـب دورًا مـهمًا للغايـة في الوصـول إلى مجـالات صنـع القـرار داخـل السـاحة السياسـية. على الرغـم مـن هـذه القيـود، مـا يـزال بعـض المشـاركين يـرون قيمـة في المشـاركة السياسـية بوصفهـا وسـيلة لإيصـال أصواتهـم والمسـاهمة في التغيـير. عامـة، **اعـتبر المشـاركون أن أشـكال المشـاركة غير السياسـية أو المشـاركة السياسـية ذات الطبيعـة الكامنـة هـي وسـيلة أسـهل وأكثر يسرًا للمسـاهمة في تنميـة الأردن، دون تجاهـل أهميـة وجـود أشـكال أكثر وضوحًـا ومبـاشرة مـن المشاركة السياسية وأهميتها في في إحداث التغيير.**

- **أهمية السياسة في الحياة اليومية**

عنـد طـرح أسـئلة على المشـاركين في نقاشـات مجموعـات التركيـز بخصـوص اهتمامهـم بالمشـاركة السياسـية وحـدود مشـاركة الشـباب، تلخّـص الجـواب إلى حـد ملحـوظ في نـدرة خوضهـم نقاشـات سياسـية مـع عائلاتهـم أو أصدقائهـم. وأوضـح آخـرون أنهـم يناقشـون الموضوعـات ذات الاهـتمام المـشترك فقـط، فـيما يـقصر البعـض مناقشـاتهم السياسـية على أشـخاص يماثلونهـم في التفـكير مـن أصحـاب الفهـم الواضـح للسياسـة. في إحـدى المجموعـات، سـاد شـعور فحـواه «لِمَ أتحـدث عـن السياسـة وأنـا لا أملـك حقوقًـا؟»، ولـذا، يبـدو أن الشـعور العـام الـذي يقـول بـأن مـن الأفضـل تجنـب الحديـث عـن السياسـة هـو صاحـب الصـدى الملحـوظ لـدى معظـم المشـاركين، ومـن المثير للاهتمام أن المشاركين أفادوا بشعورهم بمزيد من الراحة عند مناقشة السياسة مع عائلاتهم أكثر من أصدقائهم.

ومـن حيـث الروابـط مـع الأشـخاص المنخـرطين في السياسـة، فقـد هيمـن شـعور مماثـل بتجنـب مثـل هـذه العلاقـات، إذ أفصـح المشـاركون عـن نـوعين مـن هـذه العلاقـات: فإمّـا لم يكـن عندهـم معـارف مـن المنخـرطين في السياسـة أو، في حـال كان هـؤلاء المعـارف موجوديـن، فقـد فضلـوا تجنـب خـوض النقاشـات السياسـية معهـم. كما فرّقـت بعـض المجموعـات بوضـوح بين الأشـخاص المنخـرطين في السياسـة وأولئـك المنخـرطين في المجتمـع المـدني، واعـتبر الجمـع بين المجموعـتين معًـا في التجمعـات الاجتماعيـة أمـرًا غير شـائع في العمـوم. علاوة على ذلـك، ذكـرت إحـدى المجموعـات أنهـا تفضـل مناقشـة السياسـة مـع الأشـخاص المؤثريـن مـن المجتمـع المـدني، ذلـك أنهـا تعـتبر أن لهـم دورًا أكبر يتمتـع بمزيـد مـن الكفـاءة في التغيـير الاجتماعـي. وقـد ذكـر مسـتجيب واحـد فقـط نقاشـه السياسـة مـع الأصدقـاء المنخـرطين في العمـل السـياسي. عامـة، يبـدو أن **الشـباب شـعروا بوجـود فجـوة كـبيرة بينهـم وبين السياسـيين، وعـزا البعـض ذلـك إلى فكـرة عـدم توفـر إمكانية الوصول إلى المجال السياسي لهم منذ سنّ مبكّرة.**

مـن جهـة أخـرى، أعـرب عـدد قليـل مـن المشـاركين صراحـة عـن خوفهـم مـن الانخـراط في السياسـة، مشيريـن إلى اعتبـار أشـكال معينـة مـن المشـاركة السياسـية مخالفـة للقانـون. كما عبّر البعـض عـن تفضيلهـم المشـاركة في زيـادة الوعـي حـول المشـاركة السياسـية، عوضًـا عـن المشـاركة بأنفسـهم. كما كان أحـد المشـاركين مهـتمًا أكثر بفلسـفة المشـاركة السياسـية والسياسـات المتعلقـة بالتغـيير الهـادف. وعلى هـذا النحـو، لا عجـب أن تظهـر دراسـة أجراهـا الباروميـتر العـربي عـام 2019 حـول المشـاركة المدنيـة في منطقـة الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا أن 5-10 في المئـة فقـط مـن الشـباب الأردني أفـادوا بمشـاركتهم في السياسـة، فـيما عـدا الانتخـاب، مـن مثـل المشـاركة في المظاهـرات السـلمية، والتوقيـع على العرائـض والاجتماعـات السياسـية[10]. مـن بين البلـدان التـي خضعـت للتحليـل، مثّـل الشـباب الأردني الاحـتمال الأقـل من حيث الانخراط في وسائل المشاركة هذه.

10 الباروميـتر العـربي. 2019. المشـاركة المدنية في الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Civic_Engagement_public-opinion-2019-1.pdf، ص. 13-14.

- **دور منظمات المجتمع المدني في دعم مشاركة الشباب المدنية**

تنوعت الإجابات في نقاشات مجموعات التركيز حول معرفة المؤسسات والمنظمات التي تحفز المشاركة السياسية. ومن بين ثمانية نقاشات، افتقرت غالبية المشاركين في ثلاث منها إلى المعرفة بهذه المؤسسات أو المنظمات. وفي نقاشات مجموعات تركيز أخرى، ذكر المشاركون مختلف منظمات المجتمع المدني الأردنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، وبعض المؤسسات الملكية المخصصة للشباب، خاصة بعد التوجيه الملكي الذي يحفز مشاركة الشباب. ومع ذلك، بحسب أحد المشاركين، فإن الشباب غير مهتمين بالمشاركة وتطوير المهارات.

> رأى بعض المشاركين أن تأثير هذه المبادرات محدود جراء كون آليات المساءلة تنحو على ما يبدو تجاه الجهة المانحة بصورة أكبر منها تجاه المجموعة المستهدفة، ونعني بها الشباب، والجهود المبذولة لتحقيق التغيير الاجتماعي والعدالة بين الجنسين. علاوة على ذلك، **فعادة ما يُنظر إلى المبادرات الممولة على أنها تتبع أجندة أو ثقافة «غربية».**

أما بالنسبة للتوجيهات الملكية، ففي إطار رؤية صانعي السياسات الأردنيين للإصلاحات السياسية والاقتصادية، شُكّلت لجنة ملكية في عام 2021، تتألف من اثنين وتسعين عضوًا من مختلف الأطياف السياسية[11]. تمثلت مهمة اللجنة الرئيسية في اقتراح تعديلات على الحياة السياسية في الأردن. وبعد عمل دؤوب، قدمت خارطة طريق مدتها عشر سنوات للإصلاحات السياسية، بما في ذلك تغيير القوانين التي تحكم الأحزاب السياسية والانتخابات[12]، وقد كان التركيز على تعزيز المزيد من مشاركة النساء والشباب باعتبارهما مكونين أساسيين في المشهد السياسي الأردني من بين هذه الإصلاحات المنشودة، كما صادق البرلمان لاحقًا على هذه التعديلات المقترحة في عام 2022، لتوضع حيز التنفيذ بمرسوم ملكي.

- **تصورات حول الشباب والمشاركة السياسية**

وفيما يتعلق بمسألة تفكيرهم في المشاركة السياسية، لم يعبر غالبية الشباب الذين جرت مقابلتهم عن أي رغبة أو اهتمام خاص في هذا الصدد.

> "مستعد للانخراط في أي مجال باستثناء السياسة أو المشاركة السياسية."
> أحد المستجيبين

تمحورت الأسباب التي قدموها في افتقار الكثير منهم إلى الثقة في تأثيرهم إضافة إلى مواجهتهم حواجز وقيودًا قانونية تحول دون هذه المشاركة. بدا من الواضح أيضًا هيمنة عدم الرغبة العامة في الانضمام إلى حزب سياسي أو الترشح للانتخابات المحلية على المقابلات، فيما أفصح آخرون عن تفكيرهم في الترشح في حال إصلاح النظام السياسي. وقد ذكر أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنه يفكر في إمكانية الانضمام إلى حزب سياسي «بشرط أن تتجاوب قيمه وأهدافه مع معتقداتي الفكرية». عكست هذه الإجابات العديد من التقارير، بما في ذلك تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية 2019، الذي يسلط الضوء على واقع ثقة نسبة منخفضة جدًا من الأردنيين بالأحزاب السياسية[13]. في عام 2020، نشرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تقريرًا يظهر أن مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية تبلغ حوالي 28 في المئة، ومن خلال هذا التقرير، أعربت أقلية من النساء فقط عن اهتمامها بمراقبة الانتخابات، والمشاركة في المظاهرات السلمية، وإحياء ذكرى الأيام الدولية، والمشاركة في البرامج التطوعية، واكتساب المعرفة بالمجتمع السياسي والمدني.

أما في المقابلات شبه المنظمة، فأجاب الكثيرون بالإيجاب عند سؤالهم عمّا إذا كان ينبغي على الشباب المشاركة في السياسة، وذكروا أن تمثيل الشباب في جميع أنحاء البلاد وفي دوائر صنع القرار أمر مهم. وقد ذكر أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن «الشباب هم حجر الأساس في المجتمع، والمشاركة السياسية حق مشروع لهم. ومن هنا، لا بد من ضمان أن يكون لأصواتهم صدى

11 الملك يعهد للرفاعي برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (دون تاريخ) وكالة الانباء الأردنية، متاح على:
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=180074&lang=ar&name=news (تم الوصول إليه: 06 آب/أغسطس 2023).

12 للاطلاع على التقرير بأكمله، يرجى الرجوع إلى: https://www.moppa.gov.jo/Ar/Pages/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9 (تم الاطلاع عليه في: 06 آب/أغسطس 2023).

13 https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/20346.pdf

عـن طريـق الأدوار السياسـية». ومـع ذلـك، اختـار أربعـة ممـن أجرِيـت معهـم المقـابلات عـدم الإجابـة على هـذا السـؤال، وأكّـد تسـعة مشـاركين على أهميـة دور الرجـال في المشـاركة السياسـية، وأشـار أحـد الأشـخاص الذيـن أجرِيـت معهـم المقـابلات إلى توجيـه مـلكي مـن شأنه تشجيع الشباب على المشاركة السياسية.

"كنا ننأى بأنفسنا عن الأحزاب السياسية التقليدية خوفًا من أن يُنظر إلينا على أننا نعمل ضد الحكومة أو القانون"

عدد من الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات

وقـد عبّر أربعـة ممـن أُجريـت المقـابلات معهـم عـن أهميـة حمايـة الشـباب عنـد المشـاركة والحاجـة إلى اسـتعادة الثقـة في المؤسسـة السياسـية. عامـة، اتفـق المشـاركون على أنـه كي تتحقـق مشـاركة الشـباب، ينبغـي الشـعور بقـدر معـيّن مـن الثقـة فـيما يتعلـق بسلامـة الشـباب وأمنهـم عنـد هـذه المشـاركة. ولم يتضـح مـا إذا كان الخـوف مـن العواقـب غير السـارّة في أحسـن الأحـوال والخـطيرة في أسـوئها مسـتندًا إلى تهديـدات لا أسـاس لهـا مـن الصحـة أم إلى تهديـدات مشروعـة، فـعلى سـبيل المثـال، يـخشى البعـض خسـارة فرصـة الدراسـة الجامعيـة في حـال المشـاركة السياسـية. في مختـبرات السياسـات، وعنـد نقـاش بعـض نتائـج البحـث، أعـرب الشـباب عـن نفـس الخـوف المتصـور مـن أن يعـرّض النشـاط السـياسي مسـتقبل الشـباب للخطـر، إلى جانـب منحهـم الدراسـية وتخرجهـم. وعلى الرغـم مـن التحديـات والمخاطـر التـي المُـعبّر عنهـا، يعتقـد الأشـخاص الذيـن أُجريـت معهـم المقـابلات أن لـكل شـخص الحـق في المشـاركة في السياسـة دون تمييـز، وبضرورة وجود آلية تضمن سماع أصوات الشباب.

سؤال البحث 2: المشاركة السياسية للشباب: بين حقوق الإنسان والأعراف الاجتماعية

خلال نقاشـات مجموعـات التركيـز، تناولـت عـدة أسـئلة موضـوع المواطنـة مـن حيـث تعريـف هـذا المفهـوم وأهميتـه. وبمجـرد توضيـح معنـى المصطلـح والآراء حولـه، سُـئل المشـاركون عـن حقوقهـم وواجباتهـم كمواطـنين. وأخيرًا، وجّـه المـيسر الحـوار نحـو نطـاق هـذه الحقوق والالتزامات بالنسبة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

- **تعريف المواطنة والهوية**

عكسـت الإجابـات المقدّمـة في نقاشـات مجموعـات التركيـز الثمانيـة فـهمًا مختلفًـا للمواطنـة، وتعامـل الكـثيرون مـع النقـاش حـول تعريـف المصطلـح مـن زاويـة فلسـفية. كما تسـاءل بعـض المشـاركين عما إذا كان الشـعور بالانـتماء أم حيـازة جـواز سـفر هـو مـا يحـدد الجنسـية، ومـا يعنيـه ذلـك فـيما يتعلـق بالـولاء لبلـد مـا، فـيما ربـط آخـرون المواطنـة بالجنسـية مبـاشرة، ورأوا أن عـدم امـتلاك الجنسـية يحـدّ إلى حد كبير من حقوق المشاركة السياسية وإمكانياتها.

لموقع الأردن الجغرافي أهميته أيضًا من حيث الحصول على الحقوق، ما يسلط الضوء على التوزيع غير المتكافئ للبنية التحتية المتطورة التي تخص التعليم العالي، والمستشفيات، والخدمات الأساسية الأخرى في مختلف المحافظات.

هـذا وسـلّط المشـاركون الضـوء على أهميـة الوضـع القانـوني فـيما يتعلـق بالمشـاركة السياسـية، مشيريـن على نحـو خـاص إلى التحديـات التـي يواجههـا الأفـراد الذيـن يفتقـرون إلى الوثائـق الرسـمية أو يواجهـون عقبـات في اسـتكمال عمليـات التسـجيل. وتمتـد هـذه التحديـات إلى مـا هـو أبعـد مـن المشـاركة السياسـية لتؤثـر على الوصـول إلى فـرص العمـل والحقـوق الأساسـية الأخـرى، ومـن الواضـح أن القضايـا المحيطـة بوضـع المواطنـة ذات آثـار عميقـة على شـعور الأفـراد بالانـتماء والوصـول إلى الحقـوق والفـرص. كما ذكـرت إحـدى المشـاركات كيف تغيرت ظروف حياتها بعد الانتهاء من بعض الإجراءات القانونية.

"عندما تزوجتُ من أردني، حصلت على الجنسية، وأصبح من الأسهل عليّ التقدم للوظائف الحكومية والمشاركة في الانتخابات. كيف أكون مواطنة صالحة عندما لا يمنحني البلد الذي أعيش فيه وأؤدي جميع واجباتي أبسط الحقوق؟ بالنسبة لي، ترتبط المواطنة بشعور داخلي بالانتماء إلى مكان ما، لا بالجنسية".

- **كيفية الانخراط في مجال حقوق الإنسان في سياق تعزيز المشاركة السياسية**

تشمل الحقوق الرئيسية المذكورة خلال نقاشات مجموعات التركيز، والتي يجب على الحكومة أن توفرها، الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي وحرية التعبير، وقد جرى تفسير الحقوق الأساسية على أنها تشمل الوصول إلى الغذاء وفرص العمل. مع ذلك، أبرزت النقاشات على نحو عملي عدم استمرارية ضمان مثل هذه الحقوق دون اللجوء إلى المحسوبية («الواسطة»). علاوة على ذلك، علّق المشاركون بأنه على الرغم من تكريس حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في القانون، إلا أنها تتعرض باستمرار لعدم تطبيقها أو احترامها بسبب بعض جوانب الثقافة السائدة التقليدية، وذلك اعتمادًا على المجتمع الذي يعيش فيه أولئك الأفراد. وقد سلّط العديد من المشاركين الضوء على الاختلالات في حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، كما ذُكرت توعية الشباب بوصفها أداة أساسية لمواجهة التحيزات المتعلقة بدور المرأة في السياسة وضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، والتي يُنظر إليها على أنها حق المرأة في المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في الأردن. بالتوازي مع ذلك، أكد المشاركون على أهمية معالجة مفاهيم مثل حقوق المرأة باستخدام المصطلحات المناسبة التي تعكس السياق الأردني لتجنب اللجوء إلى الأجندة «الغربية» المتعلقة بالفروقات بين الجنسين.

وقد حدد المشاركون حقيقة أن البنى العشائرية تلعب دورًا مهمًا في تأمين الحقوق لأفراد مجتمعها في سياق تقاليدها، إذ إن لبروز هذه البنى تداعياته على المفاهيم الاجتماعية للمعاملة بالمِثل، ووضع الأسر الفردية، والعلاقات بين الجنسين. وقد سلّط المشاركون الضوء على العلاقة المباشرة بين قوة العشيرة أو أهميتها، ومستوى الحقوق والمزايا التي يتمتع بها أفرادها. ومن الجدير بالذكر أن وجود بعض أفراد العشائر في مناصب رفيعة المستوى داخل الحكومة والمنظمات الحكومية الأخرى يشير إلى وجود صلة محتملة بين المناصب التي يشغلونها في السلطة، وتوزيع الحقوق والمزايا على العشائر التي ينتمون إليها. يمارس أفراد العشائر هؤلاء -بحكم مناصبهم المؤثرة- تأثيرًا إضافيًا على توزيع الامتيازات، الأمر الذي يؤثر بدوره على المشهد الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات الأردنية. ويؤكد هذا التفاعل المعقد بين الانتماءات العشائرية وتوزيع الامتيازات والحقوق وأدوار الجنسين التقليدية على الديناميكيات المعقدة التي تشكل إطار الأردن المجتمعي، ويمكن أن يوفر التعرف على هذه الديناميكيات المؤثرة وفهمها إضاءات قيّمة لصانعي السياسات من حيث تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة في السياق الفريد للمجتمعات العشائرية في الأردن.

علاوة على ذلك، سلطت ملاحظات المشاركين الضوء على قضية سائدة في نظام الحكم في البلاد -ألا وهي الفجوة الواضحة بين وجود القوانين وتطبيقها العملي في حياة المواطنين اليومية.

وفيما يتعلق بالواجبات، أشار المشاركون إلى شمولها احترام قوانين البلد، وأخلاقيات العمل الحميدة، والمهنية. وذكر أحد المستجيبين أن «الإطار القانوني يحكم العلاقات بين المواطنين والأفراد، ويحمي جميع الحقوق، لا سيما عندما يكون هؤلاء الأفراد على دراية بواجباتهم واستحقاقاتهم، ومن شأن هذا الوعي أن يمكّنهم من عيش حياة مدنية سليمة». **على نحو منفصل، ذُكر أنّ النساء يتحملن واجبات رعاية الأطفال وبيت الأسرة، على الرغم من أن بعض الشباب يطالبون بالمساواة في الحقوق وزيادة الوعي بمفهوم المساواة بين الجنسين. وهنا أيضًا، أبدى المشاركون حذرهم بشأن التعامل مع قضية المساواة بين الجنسين بطريقة تراعي الثقافة وتناسب السياق الأردني.**

سؤال البحث 3: دور الشباب في إحداث التغيير: عقد اجتماعي أقوى من أجل عدالة اجتماعية أوسع

كما ذُكر أعلاه، أشار التقرير الأساسي إلى إحجام الشباب، ولا سيما الشابات، عن الانخراط في السياسة الوطنية، على الرغم من إعرابهم عن اهتمامهم بقيادة التغيير. تمثل الافتراض قبل جمع البيانات في أن الشباب منقسمون بين تطلعاتهم إلى تغيير وضعهم الاقتصادي في المقام الأول، والأعراف والهياكل الاجتماعية التي توفر لهم مستوى معينًا من الاستقرار على مستوى الأسرة والمجتمع. يبدو أن الشباب، وخاصة الشابات، في صراع مع إيجاد التوازن الدقيق بين تطلعاتهم إلى التغييرات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية، وإدراكهم للمعايير والهياكل الاجتماعية الراسخة التي توفر إحساسًا بالاستقرار على مستوى الأسرة والمجتمع. وينشأ هذا الافتراض من الاعتراف بأن العديد من الشباب، وخاصة الشابات، يواجهون تحديًا مزدوجًا: أي السعي إلى أن يصبحوا أكثر فاعلية في قيادة التحولات مع تأثرهم بالتقاليد التي تحد من قدرتهم على تحقيق تطلعاتهم. فمن ناحية، يسعى الشباب جاهدين إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، والبحث عن فرص النمو والترقّي. ومن ناحية أخرى، فهم يدركون القيم والتقاليد المتماسكة داخل أسرهم ومجتمعاتهم، ما يساهم في إحساسهم بالانتماء ونظم الدعم المتوفرة لهم. نتيجة لذلك، قد تقف التوترات بين التطلعات الحديثة والقيود التقليدية عقبة أمام تحقيق طموحاتهم، الأمر الذي يزيد من تعقيد رحلتهم نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مـن هنـا، صُمّمـت الأسـئلة الـواردة في الاسـتطلاع أو الاسـتبيان، والمقـابلات شـبه المنظمـة ونقاشـات مجموعـات التركيـز لتقييـم مـدى اعتبـار الشـباب، بمـا يشـمل الشـباب المهمـشين، أنفسـهم صنـاع تغـيير محتمـلين في بلدهـم في مجـالات التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة. خلال الاسـتطلاعات، سُـئل المشـاركون عن رأيهم حول ما إذا كان في مقدور مشـاركة الشـباب السياسـية أن تحسـن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأردن. كما سُـئل المسـتجيبون أيضًـا عـن المـدى الـذي يعتبرون فيه أنفسـهم قادرين على تحسين الظـروف الاجتماعيـة والاقتصادية وتحقيق التنميـة البشريـة. **مـن بين المسـتجيبين، أجـاب 72 مـن أصـل 73 بالإيجاب عند سـؤالهم عما إذا كانت مشـاركة الشـباب السياسـية قادرة على تحـسين التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة في الأردن.** ومـرة أخـرى، أظهـرت المقـابلات شـبه المنظمـة وجـود صلـة بين الدعـم الـذي يحتاجـه الشـباب ليكونـوا مجهزيـن على نحـو أفضـل لتحقيـق أهدافهـم الفردية والجماعيـة، وقدرتهم واسـتعدادهم للمشـاركة في العمليـات الجماعية للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- **رؤية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن**

وفـيما يتعلـق بالتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة في الأردن، يبـدو أن بعـض المشـاركين يعطـون الأولويـة لدعـم الاسـتثمار، وخفـض الضرائـب وتحديـد الأسـواق الخفيـة التـي يمكـن أن تـدر الأربـاح. وقـد فصـل الشـباب الذيـن جـرت مقابلتهـم إلى حـد كـبير بين مصطلحَـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، إذ ارتبطـت الأخيرة برفـع الوعـي، والتعليـم وتعزيـز القيـم والمبادئ، كما اقترح بعض الأشـخاص الذيـن أجرِيت معهم المقـابلات تطويـر دورات مهنيـة جديـدة في الجامعـات لربـط التعليـم العـالي وكفـاءات الشـباب بسـوق العمـل الحـالي. علاوة على ذلك، أشـار الأشـخاص الذيـن أُجريـت معهـم المقـابلات إلى موضـوع التمثيل الدقيق في السـاحة السياسـية للتعبير عـن احتياجاتهم ومخاوفهم بشـأن وضع التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة في الأردن، كما سـلط الأشـخاص الذيـن أُجريـت معهم المقابلات الضـوء على التحديات التي يواجهونها بسـبب الفسـاد والعلاقـات العشـائرية عندمـا يتعلـق الأمـر بالوصـول إلى سـوق العمل، كما أشـار البعض إلى مشـاكل في الحصول على راتـب كريم على أسـاسٍ مـن الكفـاءة بـدلًا مـن العـشيرة التـي ينتمـي إليهـا، وإنهـاء التمييز على أسـاس وضع الفـرد في البلـد. إضافـة إلى ذلك، ذُكـرت مجموعة أفـكار حـول الحـد مـن الفقـر وتوليـد الدخـل، كما ألمح الكـثيرون إلى تحديـات الحصـول على وظيفة بعد التخـرج في جميع المحافظـات، خاصة عندما تتركز معظم الوظائف في عمّان وما حولها.

تـشير الملاحظـات التـي جـرى الإدلاء بهـا خلال هـذه المقـابلات إلى مسـتويات متفاوتـة من الفهـم ورؤيـة التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية، إذ يفتقـر بعضهـا إلى فكـرة واضحـة عمّا يعنيـه التقـدم في المنطقـة أو الأردن. ومع ذلـك، ثمّة اعتراف واسـع النطاق بين من خضعـوا للمقابلات بأن للشـباب دورًا يلعبونـه في تنميـة بلدهـم، وأن التغـيير يمكـن أن يبدأ على المسـتوى الفردي. هذا ويُعتبر دور الشـباب حـاسمًا في تسـريع التنمية، ويسـود اعتقـاد عـام مفـاده **الحاجـة إلى الاسـتثمار في أفـكار الشـباب من خلال فرص المشـاركة في السياسـة بفاعلية أكبر.** كما أضاف الأشـخاص الذيـن أُجريـت معهـم المقـابلات أن التنميـة تقـوم على بنـاء القـدرات والتطـورات التكنولوجيـة، وذكـر العديد منهـم أن التغيير يبدأ بالشـباب مـن خلال تسـهيل المشـاريع في مجـال التنميـة الاقتصاديـة. في العديـد من المقـابلات، ذكر الشـباب أن التغيير يحـدث بتغير الفـرد أولًا، ثم يمتد إلى محيطـه، وفي النهايـة إلى المجتمـع مـن خلال التنميـة الشـخصية والمناهـج الدراسـية المعتمـدة في المؤسسـات التعليميـة عندمـا تتجذر فيها قيم العدالة والحب والاحترام على سبيل المثال.

- **دور الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن والمنطقة**

وعنـد طـرح السـؤال عـن دورهـم في الدعـوة إلى التغـيير على المسـتويات الإقليميـة والوطنيـة والمجتمعيـة، تراوحـت الإجابات بين رفـع الوعي حـول الحفـاظ على الطبيعـة والاسـتثمار في فـرص التعلـم الـذاتي، والانـضمام إلى مبـادرات المجتمـع المـدني، وتمثيـل الأردن دوليًـا، وتكـرر ذكـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي باعتبارهـا أداة رئيسـية لإيصال المعرفـة والخبرات. كما لفتت إحدى المشـاركات النظر إلى أهميـة دورها في إحداث التغـيير الإيجـابي، قائلـة إن «مسـاهمتي تمثلـت في التأثير على دائـرتي الخارجية، بما في ذلـك الأصدقاء والأقارب والجيران، مـن خلال حضور ورش تدريبيـة في مختلـف المجـالات». وقـد ذكـر عـدد قليـل مـن الأشـخاص الذيـن جـرت مقابلتهـم أهميـة تطويـر أنفسـهم أولًا، وإطلاق العنـان لمواهبهـم، وشـغفهم بإلهـام الآخريـن ونشر القيـم التـي تسـاهم في التنمية الاجتماعيـة والاقتصاديـة. وفي حين يرى العديد من الأشـخاص الذين جـرت مقابلتهـم أنهـم يتمتعـون بقـدرة البحـث بفاعلية عن طرق لإحـداث التغيير ورؤيـة دور للشـباب في تنمية بلادهم، يشـعر البعض الآخر بأنهم يفتقرون إلى القوة أو الموارد لإحداث الفرق. إن قلة قليلة فقط ترى نفسها قادرة على العمل مع الآخرين لتوليد حراك نحو التغيير.

1. الدعوة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة للجميع

ومن المثير للاهتمام أنه مع وجود اهتمام ملحوظ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الإجابات حول موضوع المشاركة السياسية كانت محدودة، إذ أفصح الأشخاص الذين أجرِيت معهم المقابلات ممن ألمحوا إلى مسألة المشاركة السياسية عن حذرهم من تولي زمام الأمور والانخراط في الدعوة إلى التغيير من خلال السياسة. بناء على الإجابات المقدمة أثناء المقابلات، لم يتبين أي رابط أو صلة واضحة لفهم الآلية التي ستخصص بها الحكومة ميزانية لتحسين الحماية الاجتماعية والمزايا الأخرى التي اقترحها الأشخاص الذين أجرِيت معهم المقابلات مع خفضها الضرائب في الوقت نفسه. يشير هذا الأمر إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من النقاش والتوعية لإقامة علاقة بين المشاركة السياسية والسياسات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والصلة بين مجتمع أكثر عدلًا مع تعزيز العدالة والشمولية بين الجنسين.

إضاءات من الشباب

تؤكد نتائج موجزات السياسات الأربعة على الأهمية الحاسمة للتصدي للفجوات المعرفية، والعدالة الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، وحرية التعبير في تعزيز المشاركة السياسية بين الشباب الأردني. وقد شكّلت هذه المفاهيم جميع جوانب البحث، وجرى التحقق من صحتها من خلال المشاركة الفاعلة مع الشباب، الذين اتفقوا على ضرورة الاستثمار في هذه المفاهيم لمنحهم القدرة على المشاركة الكاملة في حياة البلاد السياسية. وتسلط موجزات السياسات الضوء على حقيقة مفادها أن ليس في الإمكان تعزيز المشاركة السياسية على نحو فاعل دون ضمان حصول الشباب أولًا على التعليم المدني الشامل، والهياكل أو البنى الاجتماعية العادلة، والشبكات المجتمعية القوية، وحرية التعبير عن آرائهم علانية. في الواقع، تكشف الموجزات عن حاجة كبيرة إلى تحسين التربية المدنية التي تسد الفجوة بين المعرفة النظرية والمشاركة السياسية العملية، وقد أدرك الشباب أن فهم العمليات السياسية والحقوق والمسؤوليات هو أساس المشاركة الهادفة. علاوة على ذلك، يعد التعامل مع مسألة العدالة الاجتماعية أمرًا بالغ الأهمية، إذ إن الوصول العادل إلى الموارد والفرص يمكّن الشباب من المشاركة الفعالة في الحياة المدنية. إن التغلب على الحواجز المنهجية وضمان المعاملة العادلة بين جميع الطبقات الاجتماعية ضرورة لا غنى عنها لتعزيز بيئة سياسية شاملة، كما أن تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال الشبكات المجتمعية ومبادرات بناء الثقة أمر بالغ الأهمية. وقد أشار الحوار إلى تسهيل العلاقات الشخصية والمجتمعية القوية العمل الجماعي إلى جانب أنها تمكّن الشباب من حشد قواهم من أجل التغيير السياسي والاجتماعي. وأخيرًا، فإن ضمان حرية التعبير هو حجر أساس المشاركة الديمقراطية. كما أكّد الشباب على أن القدرة على التعبير عن الآراء والانخراط في حوار مفتوح دون خوف من الانتقام أمر حيوي لمشاركتهم الفاعلة في العمليات السياسية، وقد أوصوا بحماية هذه الحقوق سعيًا إلى خلق مشهد سياسي أكثر تشاركية واستجابة.

يعكس اتفاق الشباب على هذه الاستثمارات التزامهم بالتغلب على التحديات القائمة والمساهمة في التنمية الديمقراطية للبلاد، وإن معالجة هذه العناصر الأساسية أمر ضروري للأردن لتنمية شباب فاعل ومنخرط سياسيًا، بما يؤدي في النهاية إلى مجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا.

الاستنتاجات والتوصيات

فيما يبدو، يشير البحث إلى أن الشباب الأردني يدرك ويقدر أهمية المشاركة السياسية عامة لتحقيق تغييرات ذات مغزى يمكن أن تؤثر بالإيجاب على حياتهم وحياة مجتمعاتهم. ومع ذلك، يتردد معظمهم في الانخراط في الأنشطة السياسية بسبب الخوف من التهديدات الأمنية وغيرها من الإجراءات الانتقامية، وانعدام ثقتهم في الآليات السياسية والمؤسسية الحالية، وعدم فعالية الأنظمة السياسية، والحواجز القانونية والمجتمعية التي تحد من مشاركة الشباب. نتيجة لذلك، فإنهم يفضلون المشاركة في أشكال غير سياسية أو كامنة من المشاركة السياسية. علاوة على ذلك، يميل الشباب إلى النظر المتشكك إلى قدرة منظمات المجتمع المدني على دعمهم على نحو فعال في الوصول إلى المجال السياسي والمشاركة الهادفة في الحياة العامة.

وللشباب الأردني آراؤه المختلفة حول معنى المواطنة الفاعلة التي يعرّفونها على أنها الشعور بالانتماء أو الولاء، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، يبدو أن ثمة توافقًا في الآراء بشأن الحقوق والالتزامات المرتبطة بهذا المفهوم. وبحسب رأيهم، ينبغي على المواطنين الفاعلين إدراك حقوقهم الأساسية إضافة إلى قدرتهم على ممارستها وأن ينشطوا في السعي إلى تحقيق التعليم الشامل، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وسبل العيش وحرية التعبير. وقد تحدّ بعض العوامل مثل «الواسطة» (علاقات العملاء)، وضعف تنفيذ القانون، والافتقار إلى اللامركزية في الخدمات، والأعراف أو التقاليد المجتمعية، من التمتع بهذه الحقوق أو تعوقه. من جهة أخرى، تساهم العلاقات الاجتماعية التقليدية في بعض الحالات في دعم الحصول على الخدمات. على سبيل المثال، يُنظر إلى الانتماء العشائري، إلى حد ما، بصورة إيجابية بوصفه ضمانًا للتمتع على نحو أكبر بهذه الحقوق في بعض أجزاء المجتمع الأردني. في الوقت نفسه، لا يتساوى وضع المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة واستحقاقهم لهذه الحقوق مع الرجل. ومع ذلك، اتفق كثير من الشباب على أن كل هذه التوترات تحتاج إلى معالجة من خلال نهج يحترم الحساسيات والثقافة المحلية.

هذا ويسود إجماع عام على فكرة أن الشباب الأردني قد يضطلع بدور مهم ومبتكر في التنمية الاقتصادية لبلده. وكي يحدث هذا التغيير، يعتبر الشباب أن اكتساب المعرفة والقدرات المتوافقة مع احتياجات السوق وزيادة التمثيل السياسي للتعبير عن احتياجاتهم من ضمن العوامل الداعمة لهذه التنمية. مع ذلك، فإنهم يميلون إلى التمييز بوضوح بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذلك أن الشكوك تساورهم بشأن استعداد حكومتهم للدفع نحو التنمية الاجتماعية. يمكن أن يفسر هذا ترددهم في الانخراط في السياسة للدعوة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية عادلة وفعالة، فضلًا عن ميلهم إلى الاعتقاد بافتقارهم إلى القدرة الفردية على توليد حراك اجتماعي لهذا الغرض. ومن المثير للاهتمام أن بعض الشباب المشاركين يتبنون رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تبدأ بالفرد نفسه، وتنتشر في مجتمعه وتفيد المجتمع بأسره.

وتتبع التوصيات ترتيب الافتراضات التي صيغت في البداية.

الافتراض 1:

في حال الاعتراف بالأشكال المختلفة من المشاركة السياسية، ما في ذلك عدم المشاركة الفاعلة، فإن هذا يؤدي إلى فهم أكثر دقة وتحديدًا لمشاركة الشباب المدنية في الأردن.

1. ينبغي إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد السبل والفرص المتاحة للشباب الأردني للتأثير والانخراط في المجال السياسي الذي لا يقتصر على المفاهيم التقليدية للمشاركة السياسية في الديمقراطيات الغربية.
2. ينبغي للمؤسسات التعليمية أن تدمج التربية المدنية والتفكير النقدي في المناهج الدراسية بهدف غرس ثقافة المشاركة المدنية منذ سن مبكرة. ومن شأن هذا النهج أن يساعد على غرس فهم الحقوق والمسؤوليات وأهمية المشاركة الفاعلة.
3. ينبغي لمنظمات المجتمع المدني البناء على اهتمامات الشباب واحتياجاتهم والأشكال المتنوعة من مشاركتهم المدنية لتشجيعهم على أن يكونوا مواطنين فاعلين ومنتجين.
4. ينبغي للمانحين إيلاء الاعتبار الأول للشباب من أطراف المدن، وأولويات الشباب وإمكانية التأثير عند اختيار المشاريع التي تهدف إلى تعزيز المشاركة المدنية والمشاركة السياسية.

الافتراض 2:

إذا اكتسب الشباب الثقة في المؤسسات العامة، وأصبحت لديهم إمكانية الوصول إلى القنوات المؤسسية، فسيكون لديهم حافز أكبر للانخراط بفاعلية في السياسة الوطنية كما سيتمتعون بمزيد من الثقة في قدرتهم على إحداث تغيير إيجابي في محيطهم ومجتمعهم.

1. ينبغي إجراء المزيد من الأبحاث لفهم تأثير النظام العشائري في الأردن على نحو أفضل على المجال السياسي وتصورات الشباب ودورهم داخل هذا النظام.
2. ستتخذ الحكومة الأردنية إجراءات سريعة وفعالة لضمان تنفيذ القوانين والسياسات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في المجالين السياسي والعام.
3. سيجري إنشاء آليات تضمن الشفافية في عمليات صنع القرار، وتخصيص الموارد، وتنفيذ السياسات، وتعزيز ثقة الشباب في المؤسسات العامة.
4. ينبغي تفويض المزيد من السلطة والموارد إلى مجالس المحافظات، وذلك لتمكين الشباب من التأثير على السياسات المحلية التي تؤثر مباشرة على مجتمعاتهم. ويمكن أن تعزز هذه اللامركزية الشعور بالملكية وتحفز الشباب على الانخراط على المستوى المحلي.
5. على المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني أن تدعو السلطات الأردنية إلى تفعيل حق الشباب في التعبير، وتكوين الجمعيات والمشاركة السياسية.
6. ينبغي إنشاء منصات شاملة تسهّل الحوار المفتوح بين الشباب وصناع القرار وتعزز التفاهم والتعاون المتبادلين. وينبغي أن تتبنى هذه البرامج وجهات نظر متنوعة وأن تضمن إيصال أصوات الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء ومجتمعات الأقليات، وأخذها في الاعتبار.

الافتراض 3:

إذا ربط الشباب، بمن فيهم الأكثرتهميشًا، تأثير مشاركتهم السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، فسيكونون أكثراستعدادًا لتحويل المظالم إلى عمل من أجل إحداث تغيير في الحياة العامة والسياسة في الأردن.

1. ينبغي إنشاء آليات تسمح للشباب الأردني بالمشاركة على المستويين المحلي والوطني في تطوير السياسات والخطط الاجتماعية والاقتصادية.
2. يجب منح الشباب، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الأطراف من غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب، إمكانية الوصول إلى برامج التدريب، ومنحهم الفرص لتطوير مهاراتهم، وإطلاق المبادرات التي تدعم نمو مجتمعاتهم ورفاهها.
3. ينبغي لمنظمات المجتمع المدني زيادة وعي الشباب بأهمية التطورات الاجتماعية والاقتصادية وارتباطها الوثيق بالعدالة بين الجنسين والتماسك المجتمعي.

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

تأسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2008 في عمان -الأردن، للمساهمة في تشكيل مشروع نهضوي جديد في الوطن العربي يركز على القضايا الأساسية التي تمسَ الشأن العربي، ضمن سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية، باستقلالية وأصالة بعيداً عن الاستعمار، بما يهدف لتحقيق طموحات وسعي الشعوب العربية نحو الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية، ويشارك بأجندات الإصلاح والتحديث والتطوير العربية، ويؤثر في السياسات العامة التي تحكم التحولات في الوطن العربي وما حوله، عبر مجموعة من البرامج التنموية والمشاريع البحثية العلمية والحلول التطبيقية.

تتمثل رؤية المنظمة بعالم عربي يتمتع فيه جميع الناس بحقوق وفرص عادلة وشاملة ومستدامة.

يُركّز عمل المنظمة على اتباع نهج نسوي تقاطعي وتحرّري في مجال الدعوة والمناصرة، بما يضمن مواءمة الأطر العالمية مع السياقات المحلية، ويعكس واقع المرأة في الأردن والمنطقة العربية.

جوناف Jonaf

التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) هو شبكة تضم أكثر من 40 منظمة مجتمع مدني ومنظمة مجتمعية أردنية، تأسس في عام 2016 بمبادرة من منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). وقد كان للتحالف دوره المحوري في إعداد تقرير الظل هذا، لا سيّما جهوده المبذولة في الرصد، والحشد المجتمعي والمناصرة. ومن خلال الاستفادة من القوة الجماعية للمنظمات الأعضاء فيه، سهّل التحالف التواصل المباشر مع الخبراء الرئيسيين، والمنظمات المجتمعية المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع لضمان أن تكون التجارب المعيشية للنساء المهمشات في صميم هذا التحليل. ويعكس هذا التعاون التزام منظمة النهضة العربية (أرض) الراسخ بالمناصرة النسوية التشاركية والقائمة على الحقوق.

من خلال شبكات مثل التحالف الوطني (جوناف) ومنظمات أخرى تقودها النساء، تمكنت منظمة النهضة العربية (أرض) من تضخيم أصوات النساء في عمليات إصلاح السياسات. وعبر دمج وجهات النظر المستمدة من المجتمع المحلي في تقرير الظل، تقدم كل من منظمة النهضة العربية (أرض) والتحالف الوطني (جوناف) سرداً يتحدى وجهات النظر الحكومية الرسمية، ويدعو إلى تغيير جذري لا رمزي. وقد اعتمدت منظمة النهضة العربية (أرض) في تطوير هذا التقرير نهجاً شاملاً وتشاركياً قائماً على الأدلة يعكس التزامها المشترك بالمساءلة والعدالة النسوية.